

نورس للترجمة

اللعبة الكبرى الجديدة في البحر

نشره موقع war on the rocks بتاريخ 8/11/2020

ترجمه من الإنكليزية: آ. أنوار الحوثري

في الشهر الماضي ، أدرجت الهند أستراليا في تدريباتها البحرية السنوية في مالابار لأول مرة منذ عام 2007. وأقيم التمرين في خليج البنغال وبحر العرب ، كما شملت الولايات المتحدة واليابان ، اللتين انضمتا كعضو دائم فقط في عام 2015. يمثل إدراج أستراليا المعلن عنه حديثًا المخاوف المتزايدة بشأن صعود الصين البحري عبر أوراسيا ، من البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي إلى شرق آسيا والقطب الشمالي.

تأتي مالابار جنبًا إلى جنب مع التدريبات السنوية التي تستضيفها الصين مع روسيا بعنوان البحر المشترك. منذ عام 2012 ، أجرت روسيا والصين التدريبات البحرية المشتركة كوسيلة لتعزيز علاقتهما ، مع اكتساب فهم أكبر للتقنيات والمنصات البحرية الخاصة بكل منهما. خلال السنوات العديدة الأولى ، أجريت تدريبات البحر المشترك بشكل أساسي عبر شرق آسيا ، بما في ذلك البحر الأصفر وبحر اليابان وبحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي. ولكن على مدى السنوات العديدة الماضية ، وسعت البلدان تدريباتهم أولاً إلى البحر الأبيض المتوسط في عام 2015 ثم إلى بحر البلطيق في عام 2017. وقد ارتبطت المناورات أيضًا بوجود بحري إقليمي أكثر ديمومة: أعلنت روسيا الشهر الماضي عن وجود قاعدة لمدة 25 عامًا في اتفاقية مع بورتسودان يوجد فيها أربع سفن حربية و 300 عسكري.

نورس للترجمة – اللعبة الكبرى الجديدة في البحر

يأتي هذا بالإضافة إلى ترسيخ هيمنتها البحرية في البحر الأسود بعد استيلائها على شبه جزيرة القرم في عام 2014 ، بالإضافة إلى تحديث وتثبيت وجود دائم في القاعدة البحرية في طرطوس بسوريا بعد ذلك بوقت قصير. في الوقت نفسه ، شيدت الصين أول قاعدة بحرية خارجية لها ، في جيبوتي ، في عام 2017 وسط مزيد من التكهنات بأنها تبحث عن نقاط وصول أخرى. تمثل هذه التدريبات ومواقع القواعد التي تتسع باستمرار ظهور "اللعبة الكبرى" الجديدة في البحر ، حيث يهدد ارتفاع البحرية بزيادة زعزعة الاستقرار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وما وراءها. لكن يمكن للولايات المتحدة والهند واليابان وأستراليا ، من بين دول أخرى ، المساعدة في تحقيق التوازن بين هذه الاتجاهات المقلقة من خلال زيادة التعاون البحري والاستثمار في جهود التحديث والتوسع البحري ، إلى جانب دعم الشراكات الجديدة مع القوى الإقليمية ذات التفكير المماثل.

يقود المنافسون القاريون الرئيسيون لأوراسيا - الصين وروسيا والهند - هذه الديناميكية الناشئة لمنافسة القوى العظمى البحرية في الوقت الذي يسعون فيه إلى تعزيز المكانة العالمية ووضع القوة العظمى. وقد أدى هذا الدافع لزيادة المكانة الدولية إلى زيادة الاستثمارات في الأدوات الاستراتيجية للقوة الوطنية، أي القوات البحرية. وقد أدى هذا بدوره إلى زيادة ديناميكية البحرية والمنافسة البحرية عبر أوراسيا البحرية. البحرية هو مفهوم كان موجودًا منذ فترة طويلة في قاموسنا ولكنه نادرًا ما يتم تطبيقه اليوم. كما كتب المؤرخ كريج سيموندز ، "كان البحارة مهتمين بشكل عام بالصورة والشرف والهيبة والنفوذ الدبلوماسي. ... بالنسبة لهم ، كان الأسطول البحري دليلًا ماديًا على بلوغهم سن الرشد". خلال أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، "أصبحت البحرية نوعًا من الأيديولوجية التي أدت فيها الوطنية والاقتصاد والمصالح الذاتية إلى زيادة المخاوف الدفاعية والأمنية المشروعة". مع نمو اقتصاد دولة ما على الصعيد الدولي ، كانت هناك حاجة لحماية الأسواق الخارجية ، إلى جانب

نورس للترجمة – اللعبة الكبرى الجديدة في البحر

ممرات الاتصالات البحرية التي تنقل البضائع والكنوز التجارية للدولة. كما كتب الإستراتيجي البحري جوليان كوربيت ذات مرة دفاعاً عن البحرية البريطانية في بداية القرن العشرين:

"كانت لدينا القوة لإغلاق المحيطات. ... بدلاً من إغلاق البحار ، فتحناها أمام العالم بأسره ، وليس هذا فقط: لأنه خلال سنوات طويلة من هيمنتنا السلمية ، كانت البحرية البريطانية تعمل على رسم أبعد فترات الاستراحة ، وإيجاد مسارات جديدة ، وتطهيرها من الأخطار التي تكتنف التجارة النزيهة من الجزائر العاصمة إلى أقصى الشرق. وكان كل هذا هدية للعالم لا يُسأل عنها".

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وبالتأكيد منذ نهاية الحرب الباردة ، اضطلعت البحرية الأمريكية بهذا الدور المماثل على غرار أسطول البحرية البريطانية ، في الدفاع عن المشاعات العالمية الحرة والمفتوحة لصالح النظام العالمي والاستقرار. .

اليوم ، تحولت البحرية جزئياً مما كانت عليه منذ أكثر من قرن ، ويمكن تقسيمها بشكل أكبر إلى توسيع الاستثمارات في التطوير البحري (السفن والأفراد) ، وتكنولوجيا الدفاع البحري أو الساحلي (الأسلحة والقدرات السيبرانية) ، والأنشطة البحرية العامة (الدبلوماسية والتمارين البحرية) في كل من البحار الإقليمية والأجنبية. ولكن في جوهرها ، لا يزال الحماس والملاحة البحرية التاريخية لدولة ما يتردد صداها حتى اليوم. تتوق القوى العظمى في العالم إلى إنشاء وإبراز قوة بحرية من المياه الزرقاء ستعرض الانتشار العالمي والقوة والبطولة الوطنية ليراها الجميع ويعجبون بها. ترتبط البحرية بالمثل بمسار تاريخي أكبر لوضع القوة العظمى والإتقان البحري.

منذ أن أطلقت الصين مبادرة طريق الحرير البحري في عام 2013 ، واجهت ضغوطاً متزايدة لتأمين وحماية استثماراتها المتنامية عبر أطراف أوراسيا والممرات المائية. تشمل المناطق البحرية الشاسعة في أوراسيا بعضاً من أهم نقاط الخنق البحرية الإستراتيجية في العالم ، بالإضافة إلى امتلاك 27 من 30 من أكبر موانئ الحاويات في العالم. بلغت التجارة بين آسيا وشمال أوروبا أو البحر الأبيض المتوسط أو

الشرق الأوسط مجتمعة ما يقدر بنحو 27.7 مليون وحدة مكافئة لعشرين قدمًا على أساس سنوي في السنوات الأخيرة ، مما يجعل طرق التجارة بين الشرق والغرب والشرق من أكبر الطرق التجارية وأكثرها ازدحامًا في العالم. تتنبأ بعض التقديرات بأن الصين سوف تهيمن على 17 من أفضل 25 وسيلة تجارية في العالم في السنوات المقبلة. صُنفت الصين مؤخرًا على أنها أكبر شريك تجاري في العالم ، متجاوزة الولايات المتحدة بحوالي 4 مليارات دولار في حجم التجارة السنوي.

على الرغم من أن الصين لا تزال متخلفة عن الولايات المتحدة في الإنفاق الدفاعي وفقًا لبعض التقديرات ، فإن ميزانية الدفاع الحالية للصين تتجاوز جيرانها الإقليميين الأساسيين مجتمعين ، بما في ذلك اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين وفيتنام. تُرجم الكثير من الإنفاق الدفاعي المتزايد في الصين إلى مزيد من التركيز على الأمن البحري ، والدفاع عن استثماراتها الجيو-اقتصادية ، وقدرات استخدام الطاقة على طول ممرات الاتصالات البحرية في أوراسيا وغيرها من الممرات المائية الحيوية. في السنوات العديدة المقبلة ، من المحتمل أن يكون لدى بحرية جيش التحرير الشعبي الصيني ، على سبيل المثال ، أكثر من 330 سفينة حربية ، ومن المحتمل أن يتضخم هذا العدد إلى حوالي 430 سفينة سطحية و 100 غواصة بحلول عام 2030 إذا استمرت معدلات الإنتاج الحالية. تمتلك البحرية الصينية حاليًا أكثر من 300 سفينة وغواصة وقارب صاروخي متقدم. نجحت الصين في التحديث البحري وجهود التوسع جزئيًا من خلال شرائها المدمرات الروسية المتقدمة والغواصات وصواريخ كروز المضادة للسفن ، والتي تزود بحرية جيش التحرير الشعبي بالخبرة في تشغيل منصات متطورة. كانت أول حاملة طائرات صينية عبارة عن حاملة طائرات سوفيتية تم تحديثها تدعى ليانوينغ ، ودخلت البحرية رسميًا في عام 2012. في مايو 2018 ، بدأت الخدمة في إجراء تجارب بحرية لأول حاملة طائرات محلية ، شاندونغ. سرعان ما تم تكليف السفينة شاندونغ بالخدمة بعد 18 شهرًا في نهاية عام 2019. يجادل بعض العلماء بأن الصعود البحري الصيني يجب أن يُنظر إليه على أنه رغبة في أن

نورس للترجمة – اللعبة الكبرى الجديدة في البحر

تكون "قوة عظمى مسؤولة" ، تحافظ على النظام الجيد في البحر من خلال وسائل تعاونية مكافحة القرصنة أو الإرهاب. لكن الإجماع المتزايد في الولايات المتحدة وأماكن أخرى هو أن الصين قد انجذبت بشكل متزايد نحو السياسة الواقعية ، لا سيما مع زيادة عرض قوتها البحرية ونجاحها في استخدام روسيا لإظهار مزيد من الشعور بالقوة والوحدة عبر أوراسيا.

على سبيل المقارنة ، تم تصنيف الهند في المرتبة السابعة بين أقوى القوات البحرية في العالم مع 137 سفينة ، بما في ذلك حاملة طائرات مفوضة وأخرى تخضع حاليًا لتجارب الحوض. توسعت ميزانية الدفاع الهندية بنسبة 5.5 في المائة لتصل إلى 63.9 مليار دولار في عام 2017 ، مما يجعلها في المراكز الخمسة الأولى على مستوى العالم ، مباشرة بعد روسيا. في عام 2018 ، ارتفعت ميزانية الدفاع في الهند إلى 66.5 مليار دولار ، بينما زادت بنسبة 6.6 في المائة أخرى في عام 2019. ظل تطوير البحرية وتطوير الأسلحة أولوية على الرغم من التقلبات في مخصصات الميزانية البحرية على مر السنين. الهند ، على سبيل المثال ، كشفت بنجاح عن صاروخ BrahMos الأسرع من الصوت (جزء من مشروع هندي روسي مشترك) يمكن استخدامه بفعالية في معركة متعددة المجالات (البرية - الجوية - البحرية). على الرغم من أن الهند لا تزال غارقة في الروتين البيروقراطي ، بالإضافة إلى الحفاظ على التركيز البري على حدودها الشمالية مع الصين ، يعتقد بعض المحللين أن الهند ستستمر في جعل التطوير البحري والتحديث أولوية مستقبلية مهمة في سعي الأمة للحصول على وضع القوة العظمى.

نظرًا لأن الهند ، جنبًا إلى جنب مع الصين وروسيا ، تتبنى القوة البحرية بشكل متزايد ، فقد أدى ذلك إلى زيادة التوريق في العديد من البحار المتنازع عليها في أوراسيا. استثمرت كل قوة بالمثل في زيادة المناورات البحرية العامة وقدرات إسقاط القوة المتزايدة - جنبًا إلى جنب مع أعداد متزايدة من القواعد العسكرية الأجنبية أو الوصول إلى الموانئ الاستراتيجية - وربطها بالاتجاهات الأكبر للبحرية

نورس للترجمة – اللعبة الكبرى الجديدة في البحر

الناشئة. سيؤدي هذا التركيز المكثف على إظهار القوة البحرية في المياه المتنازع عليها بشكل متزايد إلى جانب اعتماد الأسلحة البحرية المحسنة وتقنيات الدفاع الساحلي إلى زيادة احتمالية حدوث مواجهات متوترة بين الولايات المتحدة وروسيا و / أو الصين و / أو الهند عبر إقليم أوراسيا الإقليمي. علاوة على ذلك ، من المحتمل أن تصبح روسيا والصين أكثر عدوانية بشكل علني في أعالي البحار وسط التوترات المتزايدة مع الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها. تزيد هذه العوامل من مخاطر احتمال حدوث تصادم بين القوى المتنافسة - غير مقصود أو غير ذلك - في مكان ما على طول الممرات المائية المتنازع عليها في أوراسيا. في عام 2018 ، على سبيل المثال ، اصطدمت سفينة حربية صينية وأمريكية تقريباً أثناء قيام الولايات المتحدة بعملية حرية الملاحة في المياه المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي. في العام الماضي ، ناورت سفينة حربية روسية ، أبحرت 1,180 ميلاً (1900 كيلومتر) من الميناء الرئيسي لأسطول المحيط الهادئ في فلاديفوستوك ، بقوة نحو سفينة حربية أمريكية في بحر الفلبين ، مما أدى تقريباً إلى اصطدام السفينة. إنها علامة محتملة لما سيأتي.

لقد وصل هذا العصر البحري الجديد بشكل جدي وسيستلزم صفات سياسية بارعة للولايات المتحدة وشركائها وحلفائها أثناء إدارتهم لوجود المياه الزرقاء والقدرات البحرية للصين وروسيا عبر أوراسيا البحرية المتوسعة - والعدوانية في بعض الأحيان. مع تعرض اقتصادها للإكراه وتوقع عجز فيدرالي متزايد بسبب COVID-19 ، ستواجه الولايات المتحدة تحديات محلية ومالية كبيرة على المدى القريب ستؤدي إلى الحاجة إلى إعطاء أولوية أكبر للسياسة الخارجية الأمريكية. من المؤكد أن الولايات المتحدة تواصل الحفاظ على علاقات قوية مع كوريا الجنوبية وتايوان وأستراليا وغيرها من الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا. لكن يجب على الولايات المتحدة أن تفعل المزيد لمواصلة تعزيز قابلية التشغيل البيني مع هؤلاء الشركاء والحلفاء الرئيسيين من خلال التدريبات الإضافية المشتركة متعددة الأطراف ، ومبيعات الأسلحة ، وعمليات النقل التكنولوجية المتقدمة ، وزيادة تبادل المعلومات

الاستخباراتية مع شركاء مهمين مثل الهند وقوى جنوب شرق آسيا الأخرى. إن تعزيز المزيد من قابلية التشغيل البيني بين الولايات المتحدة وحلفائها الآسيويين سيضمن استعدادًا أفضل في حالة نشوب صراع كبير. علاوة على ذلك ، يجب أن تبدأ الولايات المتحدة في التفكير بشكل أكثر استراتيجية حول توسيع نطاق واختصاص الحوار الأمني الرباعي (الرباعي) بين الولايات المتحدة واليابان والهند وأستراليا. اقترح بعض المسؤولين لي أنه ينبغي توسيع عضوية الرباعية لتشمل حلفاء استراتيجيين آخرين ، مثل بريطانيا العظمى وفرنسا ، اللتين لهما أيضًا مصالح قوية عبر المحيطين الهندي والهادئ. دعا بعض المحللين بالمثل إلى إنشاء "الناتو الآسيوي" الذي ينبثق من الرباعية ، وإن كان ذلك غير مرجح.

بصرف النظر عن الرباعية ، ينبغي على الولايات المتحدة أن تشجع وتدعم اليابان إلى جانب التزاماتها الحالية. على الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، أن تساعد في تعزيز مبادرات التنمية الاقتصادية لليابان وتوسيع نطاق الاشتباكات البحرية عبر المحيطين الهندي والهادئ. من جيوتي إلى الهند وسريلانكا ، يظهر الوجود الياباني المزدهر كمقابل مهم لبصمة الصين الآخذة في الاتساع. منذ الحرب الباردة ، شكّل الإرث الإمبريالي الياباني وأثر على قوة الدفاع الذاتي البحرية وجهود التحديث ، إلى جانب تزويد الجيش بإحساس أوضح بالمهمة والهدف. اليوم ، أعطت قوات الدفاع الذاتي البحرية الأولوية إلى حد كبير لأمن شرق آسيا المرتبط بأرخبيل اليابان والأراضي البحرية المتنازع عليها. كما ركزت الخدمة بشكل متزايد على حماية ممرات الاتصال البحرية لضمان النظام الجيد في البحر عبر المشاعات العالمية.

ومع توغل اليابان في عمق المحيط الهندي ، فقد شاركت بنشاط أكبر في قضايا الأمن البحري الدولي مقارنة بسابقتها البحرية الإمبراطورية. جادل البعض بأن البحرية اليابانية مقيدة عن مزيد من التطوير أو التوسع البحري بموجب المادة 9 من دستور اليابان ، بينما جادل آخرون بأن اليابان تبنت

دائمًا نهجًا وموقفًا استراتيجيًا بحريًا قابلاً للتكيف والمرونة بطبيعته للحفاظ على السيطرة الإقليمية على البحر باعتباره القوة المهيمنة. على الرغم من ذلك ، لا تزال اليابان تعتمد على الولايات المتحدة لسد بعض الثغرات في قدرات الحرب البحرية. من الآن فصاعدًا ، سيكون التحدي بالنسبة لكل من الولايات المتحدة واليابان هو كيفية تصور وضع اليابان البحري وقدراتها على عرض القوة عبر المحيطين الهندي والهادئ. تاريخياً ، لم تدفع اليابان أبداً بشكل كبير خارج مضيق ملقا باستثناء فترة وجيزة خلال ذروة الحرب العالمية الثانية. يساهم إرث شرق آسيا لليابان في الحساسية الدبلوماسية للوضع العام أيضًا. ومع ذلك ، نظرًا للعلاقة البحرية الأمريكية اليابانية التاريخية العميقة والمؤسسية بشكل متزايد ، فإنه سيجعل من الصعب على اليابان ، إذا رغبت في ذلك ، أن تتخذ نهجًا استراتيجيًا أكثر استقلالية للأمن البحري في المحيطين الهندي والهادئ. (لمزيد من المنظور ، تحتفظ وزارة الدفاع الأمريكية حاليًا بـ 121 موقعًا في اليابان ، وفقًا لتقرير رسمي).

بصرف النظر عن اليابان ، ينبغي على الهند بالمثل أن تفعل المزيد للدفاع عن مناطقها الإقليمية من البحر. لقد وجهت الهند تاريخياً أولوياتها الأمنية الوطنية نحو الداخل على طول حدودها المتنازع عليها في الهيمالايا مع كل من الصين وباكستان في كشمير. على الرغم من هذه التوترات المستمرة ، يجب على الهند أن تستمر في التفكير بشكل استراتيجي حول أمنها البحري في المستقبل والدفاع الساحلي. نشرت الصين بالفعل تعزيزات كبيرة على طول حدودها الإقليمية المتنازع عليها ، ولكن في السنوات الأخيرة ، بدأت الصين في التركيز بشكل أكبر على وجودها البحري في المحيط الهندي ، سواء من خلال عرض القوة البحرية أو من خلال استثماراتها الجغرافية والاقتصادية في دول مثل جزر المالديف أو باكستان. . بعبارة أخرى ، الهند محدودة إلى حد كبير في مقدار الضغط الذي يمكن أن تمارسه على الصين على طول حدودهما المتنازع عليها. مهما كان الأمر ، فإن الفضاء البحري يوفر للهند ساحة جيوسياسية لصياغة طرق جديدة لممارسة الضغط أو التهديد بالضغط على الصين،

لأن الصين ضعيفة بطبيعتها تعمل بعيداً عن شواطئها. في الواقع ، تعتمد الهند على ممرات الاتصال البحرية من أجل بقائها تمامًا مثل الصين والدول الأخرى ، ولذا يجب أن تكون للهند استراتيجية في كيفية الرد على الصين في أعالي البحار في المستقبل. ومع ذلك ، يجب أن تستمر الهند في التركيز على بناء دفاعاتها البحرية ، والاستعداد المشترك ، والشراكات الإقليمية والعالمية الأخرى ، بما في ذلك المؤسسات الإقليمية مثل رابطة حافة المحيط الهندي ، إذا كانت تريد إدارة المنافسة البحرية المتزايدة مع الصين بشكل صحيح. علاوة على ذلك ، يجب أن تكون الهند مستعدة لسيناريو أسوأ حالة يرى احتمال فرض حصار على جبهتين (في البر والبحر). يتكهن البعض بأن الصين قد تكون قادرة على إطلاق صواريخ من التبت على السفن الحربية الهندية التي تعبر خليج البنغال. هذا هو السبب في أن ردود الهند الجوية-البرية-البحرية المشتركة ستكون حاسمة. أو ما هو أسوأ من ذلك ، قد تستخدم الصين باكستان كوسيلة أخرى لتهديد الهند بالعمل - يتكهن بعض الهنود علناً أن الصين ربما تخطط لمساعدة باكستان في تطوير قدراتها الخاصة التي قد تردع الهند في البحر في صراع مستقبلي .

على الرغم من أن زيادة الاستثمار في البحرية الهندية يغذي قوة بحرية إقليمية إضافية ، إلا أن الهند محقة في قلقها بشأن صعود الصين البحري وكيف تستخدم الصين باكستان ضد الهند. من المرجح أن يصبح جيش التحرير الشعبي الصيني أو الشركات العسكرية الخاصة المدعومة من الصين أكثر نشاطاً وعدوانية في حماية الاستثمارات والمصالح الصينية على طول مبادرة الحزام والطريق وطريق الحرير البحري حيث تزدهر في شبكة تنمية وتجارة قوية. فيما يتعلق بهيكل قوة بحرية مستقبلية تلبى احتياجات الهند المتزايدة في البحر ، يجب أن تكون الهند حريصة على عدم الوقوع بالكامل في فخ الاستثمار فقط في السفن التقليدية والمنصات الأخرى ذات الصلة. يجب أيضاً تمكين البيروقراطية لدعم جهود التحديث البحرية المستقبلية للهند. على الرغم من أن الاستثمار في السفن الحربية

نورس للترجمة – اللعبة الكبرى الجديدة في البحر

التقليدية يرسل رسالة إلى الصين والآخرين ، إلا أن البحرية الهندية يجب أن تستثمر بشكل أكبر في كل من قوتها البحرية وقدراتها البرمائية وأصولها ومنصاتها تحت السطحية أو البحرية. على سبيل المثال ، يمكن أن تكون ذراع الغواصات الهندية أكبر وبالتالي أكثر فعالية إذا تم تخصيص المزيد من الموارد. استثمرت الهند بالفعل في الحرب المضادة للغواصات ، لكنها قد تستثمر بالمثل في المزيد من الموارد.

التقنيات عبر جزر أندامان ونيكوبار كطريقة واحدة للتحضير للتحديات المستقبلية في أعالي البحار. بالإضافة إلى ذلك ، يجب أن تستثمر الهند أكثر في تحديث هيكل قوتها البحرية ، مع التركيز على القدرات الجوية وغيرها من القدرات مثل الطائرات بدون طيار تحت الماء لحماية أراضيها البحرية وسواحلها ولجمع معلومات استخباراتية أفضل والوعي بالمجال البحري. إذا لم تستمر الهند في دعم هيكل قوة أكثر قدرة على التكيف والابتكار ، فإنها تخاطر بعدم القدرة على التنافس بفعالية مع الصين في أعالي البحار.

بصرف النظر عن الاستثمارات الاستراتيجية في هيكل قوتها ، يتعين على الهند بذل المزيد من الجهد لتعزيز التدريبات المشتركة وجهود بناء القدرات مع الدول الشريكة عبر المحيطين الهندي والهادئ. الهند ، على سبيل المثال ، أقامت بذكاء علاقات أقوى مع إندونيسيا ، كما يتضح من أول زيارة رسمية لرئيس الوزراء ناريندرا مودي إلى جاكرتا في مايو 2018. وخلال الزيارة ، وضع رئيسا الدولتين رؤية بحرية مشتركة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ ، إضافة إلى الإعلان عن الارتقاء بالعلاقة الثنائية إلى "شراكة إستراتيجية شاملة" ، والتي تضمنت توقيع اتفاقية تعاون دفاعي. وبعيداً عن إندونيسيا ، يجب على الهند أن تواصل جهود التوعية والدبلوماسية عبر جنوب شرق آسيا ، بما في ذلك المزيد من بناء قدرات الشركاء مع فيتنام والفلبين. يمكن للهند أيضاً أن تعمل كوسيط دبلوماسي

لليابان في جنوب شرق آسيا ، حيث يجب على اليابان ، نظرًا لتاريخها الإقليمي المشحون ، أن تتخذ نهجًا أكثر دقة في مشاركتها الدبلوماسية وجهود التوعية.

أخيرًا ، يجب أن تفكر الهند بشكل استراتيجي حول كيفية تعاملها مع الموقع العسكري المستمر مقابل الجدل حول إنشاء القواعد عبر المحيط الهندي. كانت الهند حكيمة لإبرام العديد من اتفاقيات الوصول الأساسية مع شركاء استراتيجيين مثل الولايات المتحدة وفرنسا وسلطنة عمان. كان مودي وحكومته ماهرين في التركيز بشكل أكبر على بناء القدرات العسكرية والبحرية للعمل من جزر أندامان ونيكوبار ، بما في ذلك تخصيص المزيد من الموارد لمشاريع البنية التحتية وإجراء التدريبات العسكرية القريبة. حتى لو ثبت أن إسكان قوة أكثر ديمومة في شكل قاعدة على جزر أندامان ونيكوبار أكثر صعوبة وتكلفة على المدى القصير - في بورت بلير ، على سبيل المثال ، لا يوجد غطاء مناسب للسفن ، ولا يزال يفتقر إلى بعض البنية التحتية الأساسية للاحتياجات - سيكون من المهم أن تعزز الهند قدراتها الأخرى ، بما في ذلك الوعي بالمجال البحري ومراكز استخبارات الإشارات. بدأت الهند بالفعل في العمل بشكل وثيق مع الولايات المتحدة لتشغيل الاتصالات والأمن ، بالإضافة إلى التعاون في المعلومات الأساسية الأخرى. سيكون تبادل المعلومات وجمعها أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة للهند والولايات المتحدة والقوى الإقليمية على حد سواء. يجب تمويل برامج مماثلة وتوسيع نطاقها لتشمل شركاء المحيط الهندي الآخرين أيضًا.

على الرغم من أن الترويج لانتشار البحرية للحلفاء والشركاء يأتي مع بعض المخاطر ، فإن القوات البحرية الإقليمية الأكبر والأكثر قدرة ستساعد في تعويض بعض العبء العالمي الذي يواجهه الجيش الأمريكي في الوقت الذي يواصل فيه التكيف مع استراتيجية عالمية جديدة ، خاصة في ظل قيود مالية وبئية. إن زيادة التعاون البحري متعدد الأطراف بين القوى ذات التفكير المماثل ستفعل الكثير

نورس للترجمة – اللعبة الكبرى الجديدة في البحر

للمساعدة في إدارة الوجود البحري المتزايد للصين وروسيا وسط وصول اللعبة الكبرى الجديدة في البحر.